

بحث لغوى أنف للأستاذ عبد القادر المخربي

نفسها بقولها : إن الحروب البشرية التي يقع فيها التفريق والتدمير ، لم ينسبوا أهلها إلى الحق ، فكيف يحتمونها هي ؟ ثم قلت على لسانها (أنا غرقتُ وهم غرقوا ، وشتان بين ما حُتَّتْ ومحققوا ، أفيكون من العدل أن أحقق ولا يحققوا ؟) فاستعملت فعل (حقق) من باب (التفعيل) ، وعلى أثر ذلك كتب الأستاذ صلاح الدين المنجد في مجلة الرسالة الزاهرة (العدد ٤٤١ من السنة التاسعة) مقالاً أثنى فيه على المحاضرة ، ولكنه انتقد استعماله لفعل (التحقيق مكان) الحق (وسأل عما إذا كان يصح هذا الاستعمال ، فأجبت أن أجيبه على تقديمه بالكلمة التالية :

حقاً إن فعل الحق لا يبيح في كلام العرب إلا ثلاثياً ، وتقل بعضهم مجيئة من باب الإفعال ، لكنهم اتفقوا على أنه لغة رديئة بل أنكرها الأصمعي بالمرّة . هكذا قال أصحاب اللسان والصحاح ومختار الصحاح والعصباح ، فإنهم جميعهم ذكروا (الحق والإحقاق) ولم يذكروا التحقيق . وقد خالفهم في ذكره صاحب القاموس وشارحه

كنت أقيت في ردهة المجمع العلمي العربي بدمشق محاضرة في غريب اللغة قصصت في آخرها خبر الأميرة الألمانية (ابنة الجلندي) ، وكانت تحمق ، أي تنسب إلى الحق . وقد ذكروا من حمقها أنها أرادت يوماً أن تلهو ، فألبست سلحفاة لها حلّ زيتها ، وزلتها تسرح في حديقة قصرها . وكانت الحديقة على شاطئ البحر ، فانسابت السلحفاة إلى الشاطئ وغاصت في الماء بما عليها من الحلّ . فأمرت الأميرة جواربها أن يغترفن ماء البحر بأ كفهن ، ويصيننه على رمل الساحل . وكانت تقول لمن منشطة (زاف زاف ، لم يبق غير قذاف) أي لم يبق غير غرفة ؛ فميروها بحمقها ، وضربوا به المثل . فتخيلت أنها دافقت عن

وبين أعمالنا ... وليس يجادل أحد في أننا أحوج ألف مرة إلى روائع المسرح العالمية وروائع القصص العالمية منا إلى هذا التاريخ العام الذي يأتي دوره بعد أدوار الآداب المختلفة بمراحل شاسعة . فإن لم يكن يد من القيام بكل ذلك ، فلنؤمن على الأقل بهذه الإدارة الضيقة (ولتنزيل لها الدولة أقصى ما تملك من جهد وأكثر ما تستطيع من المال) كما يقول الدكتور في كتابه . أما أن نحلم بأشياء جميلة فتتاح لنا الفرصة في إنشائها فنوجد لها ولا توجد لها في وقت واحد ، فهذا من المتناقضات التي ينبغي ألا تقع فيها ، كما يجب ألا تنبعث جهود تلك الإدارة التي يرأسها أقدر رجال الترجمة في مصر فيما هو بالحل الثاني أو الثالث مما نحتاج إليه أصلاً . إن الساعات الثمينة التي يقضيها شباب الترجمة يومياً في نقل هذه (الأضابير) التاريخية إلى اللغة العربية كانت تضيع لهذه اللغة عشرين أو ثلاثين درامة كل سنة من أروع الدرامات التي تعد المسرح والقراء في وقت مما بثرة لا تعد لها ثروة ،

السرعة ننسى الأحلام التي يزخرها لنا الخيال ونحن نؤلف ؟ وهل نستطيع هذا المكتب ولما يبلغ أعضاؤه المشرة ، أن يؤدي للنهضة حقوقها عليه ؟ وهل العمل الذي فرض على هذا المكتب ، والذي ان ينتهي في أقل من عشر سنوات هو من قبيل التنويع الذي أشار إليه الدكتور للنهوض بنقل الآثار الأدبية والعلمية والفلسفية الخالدة ؟ وأخشى أن يكون الدكتور قد نسي تلك المثل العليا التي كان يفاظها خياله الخصب وهو يكتب فصوله الشائقة عن الأدب والأدباء والترجمة والمترجمين والممثلين في كتابه الجليل . لقد كان الأجدر بإدارة الترجمة أن تكون شيئاً آخر غير هذا الشيء الذي لن تشعر به الأمة إلا بعد عشرات السنين ... لماذا نفرغ إلى هذا العمل البطيء السلحفائي الذي يحمّد الأنفاس ولا تعطى لنا الحرية في نقل روائع الآداب العالمية التي أشار إليها الدكتور في كتابه ؟ ... إلى لا أجادل في قيمة الموسوعة التاريخية التي نقلها إلى العربية ، ولكنني أجادل في عدم الملاءمة بين احتياجنا

من باب التعميل لإفادة المبالغة تارة وانتعدي تارة ؛ فلم لا يكون محق إنما شدد لهذا الغرض ، أى غرض المبالغة لا غرض المزاوجة ؟ والجواب على ما يذهبون إليه هو أن هذه المسألة ، أى مسألة ما يقوله علماء الصرف في قياسية صيغ الأفعال المزيدة على اختلافها ، وما تقيده تلك الزيادات من الدلالة على التعدية والمبالغة وغيرها - هذه المسألة ما زالت ولا تزال موضعاً للأخذ والرد بين العلماء وبين أعضاء مجامعنا العلمية خاصة . وكل ما فعل مجمع مصر من التوسعة والترخيص في زيادات الأفعال المزيدة ، أنه قرر قياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة (بحلة الجمع ج ١ ص ٢٣٠) ولم يبت الرأى في ما وراء ذلك بعد . ولعله يعود إلى الترخيص في قياسية التضعيف لإفادة المبالغة في مثل أفعال (حَلَّلَ ، بَرَّرَ ، عَضَّدَ ، تَقَدَّ ، وَصَّفَ) فإن في الترخيص بذلك سداً للثلمة ، ووفاء للحاجة ، وتأدية لأغراض التكلمين في العلوم المصرية والفنية وماله اتصال بها من صناعات واختراعات وما قلناه في عدم جواز استعمال (التحقيق) هو رأينا ، ما دمتنا لم نجد نصاً على جوازه غير قراءة ابن الزبير فإذا وجد النص فتحن له تبع .

٩٠٠ الفاء المقربة

(دمشق)

نائب رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق
وعضو مجمع فؤاد الأول للغة العربية

إدارة البلديات . مشتريات

تقبل العطاءات لغاية الساعة

الماشرة من صباح ١٢ - ٦ - ٤٣
ببلدية المنصورة عن توريد أدوية
وتطلب الشروط منها نظير

٦٠٥

مائة مليون .

وهذه عبارتهما : (محقه كمنه محقا أبطله ومحاه ، كحقيقه تحقيقاً للمبالغة . ومنه قراءة عبد الله بن الزبير « يحقق الله الربا ، ويربى الصدقات ، يحقق من التحقيق ويربى بتشديد الباء من التريية) ه وظاهر هذا القول أن التشديد لغة في التخفيف

وأرى أن قول أرباب المعاجم هو الحق ، وأنه لا (تمحيق) في اللغة ، وإنما الذى فيها هو (الحق) وقد سها صاحب القاموس فقال بالتحقيق ، وما استشهد به من قراءة ابن الزبير ليس محلاً للاستشهاد ، وإن صححت القراءة .

وبيان ذلك أن (يحقق الله الربا) الشدد الحاء في قراءة ابن الزبير إنما جاء مشدداً للمزاوجة بين فَعْلَى (يحقق) و (يربى) فيصبحان كلاهما مشددين

والتزواج بين كلمات اللغة في الكلام الفصيح مذهب للبلغاء معروف وطريق مطروق . ومنه الحديث الشريف (إرجعن مأزورات غير مأجورات) فقوله (مأزورات) إنما هي مز ليوأخى ويزواج (مأجورات) فلا يقال إن الفعل من (مأزورات) هو (أزر) بالهمز وإنه بمعنى (وزر) . ثم لا يجوز استعمال أزر في الكلام من دون غرض المزاوجة المذكورة ، كما لا يجوز تدوين فعل (أزر) في المعاجم في مادة (أ . ز . ر) . ومثله (محقق) بالتشديد فهو إنما ورد في قراءة ابن الزبير لغرض المزاوجة وليس هو لغة للعرب . ولذا لا يجوز استعماله في جملة لا ازدواج فيها ، كما لا يجوز تدوينه في المعاجم . وهذا ما جعل أرباب المعاجم يهملونه

فاستنتج من كل ما مر أنه يجوز تخطئة صاحب القاموس في تدوينه فعل التحقيق وتخطئة شارحه في عدم الإشارة إلى أمر المزاوجة ، كما يجوز لى أن أعتذر لنفسى في استعمال فَعْلَى (محقت ومحقوا) بالتشديد ، أعتذر بأنى إنما ذكرته مزدوجاً بأشباهه من الأفعال المشددة قبله وبعده ، (أنا عرفت وهؤلاء فرقوا ، وشتان بين ما محقت ومحقوا ، أفيكون من العدل أن أحقق وما يحققوا !)

وهناك وجه آخر لصحة فعل التحقيق ربما ذهب بعضهم إليه ، وهو أن علماء الصرف ذكروا أنه يؤتى بالفعل الثلاثي